

بلايا بين طيات الإحياء

الكاتب

عبد السلام محمد علوش



بين طيات الاحياء:

فشرعت في مطالعة الاحياء بعين الفاحص المدقق بعد أن كنت قرات قدراً كبيراً منه منذ سنوات، ووقفت على بعض عجائبه.

وكنت في أثناء طيّ صفحاته أحاول الربط بين أحاديثه المبثوثة في مؤلفاته، وبين المرحلة التي كان يعيشها تلك الآونة أثناء سفره لبيت المقدس بعد خلوته الطويلة في الشام وأيام الجدل والجاه في بغداد.

والذي ينكر ما في الاحياء من نفحات، هو إما جهول، وإما مغرض كذاب، فإن في الأحياء من نفائس الدرّ وعيون الجوهر ما لا يطاق حمله.

ولكنك لا تكاد تأنس، وتجنح بكليتك نحو أمور الآخرة، حتى تحمل عليك أجناد الشطح لتذهب بكل سكينة.

يطول بعضها ويقصر، ولكن قلما تركتك تفترق عن الكتاب على قلب واحد.

واستمرت الحال على هذا النحو حتى آخر الكتاب، حتى حوت الكراريس شيئاً جماً من تلك الشطحات والمزاعم.

ولما تفكرت في شأن الردود عليها، وبيان زيفها، وإخراج زبدها وقطع أصلها علمت أني مقدم على سفر عظيم.

ثمن أني تأملت بواعثها[1] وأساسها وعمادها، فإذا منشؤها ومعينها واحد، فعمدت إلى ما أصّل وقعّد ارميه بكل صنوف الحق وأشكال الصدق، حتى خرّت أركانه وتداعت تحت قذائف مجانيق الحجة والبرهان.

ـ مداخل التخليط وإيصادها:

والذي يجرب تجربتي، ويعرف معرفتي، يعلم أن التخليط دخل على أبي حامد من أبواب متفرقة.

فأول ذلك: إقحامه في موارد الشرع ما ليس منه كرؤيا المنام، وعلم الباطن، والفِراسة والتحديث وخواطر القلوب والتلقي ربما عن الملائكة أو أرواح الأنبياء والأولياء، أو لقاء الخضر عليه السلام أو غير ذلك.

(١) أي بواعث الشطحات والمزاعم.

وثاني ذلك: إرادته الجمع بين شتات ما نقل عن أهل المنطق والفلسفة والكلام وبين ما أقرته قواعد الإسلام، بل وقطر كثير من نصوصه نحو مرادهم وترتيباتهم!!.

وآخر ذلك: كان وثوقه بكل ما حكي عن مشايخ الطريق، ونُقل عنهم، بعد أن جعلهم في مرتبة واحدة، سواء منهم الصديق والزنديق!!.

حتى علق في غوائل وحبائل، ما كان له أن يخرج منها بعد طول التكلف وإظهار التعسف. هذا مع قلة معرفته بصحيح نصوص الشرع وضعيفها، أو موضوعها.

(فابتدأت) باسم الواحد الأول، بإبراز مكانة السنة والأثر بعد كتاب الله تعالى، وأنهما بهما الاعتصام والائتلاف عند التضاد والاختلاف، وأن ليس للمؤمنين في ذلك خيرة، ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم...﴾.

ثم أقمت البرهان بغاية الإمكان على ضعف الغزالي في ميدان السنة، وقلة معرفته وقصر تجربته، وأنه شهد على نفسه: «أنا مَزجيّ البضاعة في الحديث».

بل وأنه ليس من بين شيوخه من اشتهر بهذا العلم الشريف لا رواية ولا دراية، ولا هو طلب ذلك من كتبه.

فكان صدوره عن المعين بغير تزود.

وإن أجل شيوخه الذي به تخرج وطالت مدته معه، هو أبو المعالي الجويني رحمه الله، أصولي متكلم ثم أنه أتم دراسته على يدي «قوت القلوب» لأبي طالب المكي، و«الرعاية» للحارث المحاسبي ومنشورات الجنيد، ومتفرقات الشبلي وأبي يزيد، ونحوها!!!.

فأتت مؤلفاته بل أحسنها على تلك القافية ونفس المنوال، مما جعل جمعاً جماً من علماء عصره ورفقاء دهره ينكرون عليه بعض هذه التصانيف التي بسط فيها كلام زنادقة المتصوفة، وجعله من الحق والصدق، وخروجه عن

قانون الفقه وقواعد الشرع، ومحاولته دفع التهم عنه بعد أن أولج وأخرج من كلام رؤساء مشايخ الطريق ما يناسب طريقته، ويؤيد حجته، وحشده مما لا يصح الاستدلال به سواء من النصوص المنسوبة إلى الشرع وهي إما ضعيفة وإماموضوعة، أو من التأويلات الفاسدة البعيدة عن مراد الشارع.

وقد أوردت من أسماء هؤلاء العلماء المشاهير والجهابذة النحارير، من أفرد مصنفاً في الرد على كتبه ومزاعمه سوى من خصه ببعض فصول كتاب أو انتقده في عرض مسألة كعادة أهل العلم في ردودهم.

وفي آخر فصول الكتاب ولحاجة في نفس يعقوب، سردت حكاية الغزالي فيما اعتمده المتصوفة من موارد العلم الشرعي، واستغنوا بها عن طلبه، وكيف أطال في الاستدلال لهذه الموارد بذكر ما يزيد على ثلاثة عشر دليلاً.

ثم كيف أتيت عليها من أولها لآخرها، أبين ما فيها وأبطل كل دليل من أوجه متعددة حتى يقول قائل: «ليس بعد للصوفية[1] باب يدخلون منه ويخرجون».

وأما في إرادته الجمع بين الإسلام والتفلسف، في قالب التصوف، والعبارات الإسلامية، فقد غدا منقطع الحجة معدوم البرهان، كما في مسألة فلسفة القلم والملك الواردين في الحديث أن المراد بهما العقل، ولست أجزم أنه عنى العقل الأول الذي حكته الفلاسفة، ولكن إيراده للعقل وشرفه أقساماً في مطلع احيائه يحملني على التوقف في مراده، ونحو هذا حديثه في اكتساب النبوة الذي هو مذهب فلاسفة اليونان، وغلاة المتصوفة وأخوان الصفا فإن عباراته في هذا المعنى كثيرة صريحة حتى قال في ذلك الإمام أبو بكر الطرطوشي «إن الغزالي شبك كتابه الإحياء بمذاهب الفلاسفة، ومعاني رسائل أخوان الصفا، ورموز الحلاج، وهم يرون النبوّة مكتسبة».

وكلماته في هذا المعنى لم أضعها في مكان واحد، ولكنها ستأتيك مفرقة مبددة في فصول الكتاب. هذا، وستقف على مسائل كثيرة من هذه الشاكلة في حينها.

---

(١) أعني بهم الذين استغنوا عن العلم وطلبه، واعتمدوا خيالاتهم وخواطرهم.

وأما ثالث أبواب التخليط: فأودعته مباحث معرفة الغيب، واعتقاد الأسرار المكنونة ورؤية الله سبحانه وتعالى في الدنيا وسماع خطابه، ومبحث الفناء في التوحيد وغير ذلك، وفي معرض إبطال هذه المعتقدات ذكرت افتراق الأشياخ الذين جعلت أقوالهم أصلاً في فهم هذه الأحوال ما بين متّبع ومبتدع، وصديق وزنديق، ومعدود، ومردود، وعجبت كيف عدهم أمّة واحدة.

ونبهت أن بعض هذه الأحوال ليست من مطالب الشرع فضلاً عن كونها نهاية أحوال الواصلين، كمسألة الفناء.

وإن بعضها يضادّ الشرع ويناقضه كمعرفة الغيب وادعاء الأسرار المكنونة، وأما في مسألتي الرؤية وسماع الخطاب. فقد بيّنت أن أحوال مدعي ذلك يشبه حال من قيل فيهم: «استعجلوا الشيء قبل أوانه فعوقبوا بحرمانه».

وأوردت أثناء حديث الغزالي وقبله وبعده، تعارض ما ادعاه مع جحافل الأدلة الشرعية وجيوش نصوصها.

وثمة في الكتاب وحواشيه، فوائد فرائد نفائس، وتراجم عارضة كثيرة، وتحقيقات متنوعة في الأصلين وعلومهما، والقرآءات والرجال والمصنفات.

فجمعت فيه من أئمة الدنيا وأعلام العلماء ما أظنك لا تجتمع بهم في مثل هذا المجلس.

وكتبه

عبد السلام محمد علوش

في غرة جمادى الآخرة عام ألف وأربعمائة

وأحد عشر لهجرة المختار عليه السلام